مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع: دور المرأة في التنمية المستديمة		الرقم: 050
	المصدر : الحرية	موقع الواب :	البلد: تونس
		التاريخ: 2010-10-31	العدد و [ص] :

تشخيص وتحليل أوضاع المرأة للانطلاق نحو آفاق مستقبلية تتطلب مزيدا من العناية

ائدة مستديرة حول «المرأة العربيّة والتنمية المستدامة.. نحو رؤية مشتركة»

«المرأة العربية والتنمية المستدامة.. نحو رؤية مشتركة» ذلك هو محور المائدة المستديرة الملتئمة السبت بقمرت في اطار اليوم الاخير من اشغال مؤتمر القمة الثالث لمنظمة المرأة العربية الذي احتضنته تونس من 28 الى 30 اكتوبر 2010.

وأوضح السيد عبد الباقي الهرماسي رئيس الفريق العلمي للمؤتمر ان المحور الاساسي لهذه المائدة يتعلق بتشخيص وتحليل أوضاع المرأة للانطلاق نحو آفاق مستقبلية تتطلب مزيدا من العناية من الباحثين ومن منظمة المرأة العربية حتى تكون المرأة شريكا فاعلا واساسيا في عملية التنمية المستدامة.

واكد السيد الشاذلي العياري الجامعي والاقتصادي التونسي ان انفتاح المرأة على قضية التنمية المستدامة يعد أمرا ثوريا وقطيعة في نضال المرأة المنكب على المساواة ولا شيء غير ذلك.

واضاف ان موضوع الشراكة بين المرأة والرجل جديد نسبيا في ادبيات النوع الاجتماعي فهي شراكة تقوم على التكامل والتفاعل والتلاقي وعلى تثمين قدرات وخصوصيات كل من المرأة والرجل.

وأوضح انه على المرأة العربية الخروج من مسالة المساواة التي تجمدت فيها الحركة النسائية العالمية ونخول معترك تحديث الحركة النسائية على اسس جديدة قوامها الشراكة.

وأفاد أن الدراسات المقارنة على مستوى النوع الاجتماعي تبرز حسب مؤشر دافوس الفجوة على مستوى النوع الاجتماعي العالمي اذ ان الدول العربية كلها تقع في المراتب الثلاثين الاخيرة من القائمة وهو ما يجعل بلدان المنطقة غير مؤهلة لنخول معركة التنمية المستدامة التي تحتاج الى مزيد من البلورة.

واضاف ان اداء منظمة المرأة العربية في الآونة الاخيرة وبخاصة منذ تولي السيدة ليلى بن علي حرم رئيس الجمهورية رئاستها اضفى رؤية ونفسا وحركية جديدة على نضال المرأة العربية من اجل اثبات مكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

واشار الى أن التوصيات والمقترحات والخطط التي قدمتها المنظمة شملت كل المجالات التي تمس من قريب او من بعيد بحياة المرأة.

واكد ضرورة تواجد المرأة العربية في مواقع اخذ القرار من اجل النهوض بدورها في تحقيق التنمية المستدامة التي تبقى ضعيفة في عدد من الدول العربية داعيا الى صياغة رؤية عربية موحدة قصد الارتقاء بالتمكين القانوني للمرأة العربية الى مستويات تؤهلها لان تقوم بدور الشريك الناشط والفعال في تحقيق التنمية المستدامة.

واستعرض السيد خضر زكريا عالم الاجتماع السوري السياسات التي يتوجب على البلدان العربية انتهاجها لزيادة مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي مؤكدا ضرورة تنويع المجالات التي تعمل فيها المرأة خاصة الصناعية منها التي صارت اكثر تلاؤما مع قدرات المرأة مواكبة للتقدم العلمي والتقني علاوة على تشجيع المرأة على احداث مشاريع صغرى.

كما اوصى بتوفير الآليات المناسبة لمساعدة المرأة على الخروج للعمل على غرار التكثيف من دور الحضانة ورياض الاطفال وتطويرها واقرار الاجازة الوالدية بين الام والأب.

وابرزت السيدة أمل عبد الله القبيسي من الإمارات العربية المتحدة اهمية تضافر جهود المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمحافظة على حقوق المرأة وتفعيلها وذلك عبر وضع استراتيجيات وطنية واضحة ومحددة لضمان مشاركتها الفاعلة وتمكينها في جميع مجالات التنمية المستديمة.

واكدت ضرورة مزيد انخراط المرأة العربية في الحياة السياسية وفي مراكز صنع القرار وتعزيز التواصل العربي لبلورة تصور شمولي لمرتكزات التنمية المستديمة بهدف اعداد استراتيجيات تنمية مستدامة مشتركة للنهوض والارتقاء بالمرأة منسجمة مع الخصوصيات والمتطلبات والاحتياجات الاقليمية ومدعمة بتبادل الخبرات والتجارب الناجحة.

وابرز السيد زكريا هجرس من البحرين من جهته الحاجة الى اعادة النظر في الرؤية المستقبلية للمرأة العربية من منطلق المتغيرات التي يتوقع ان يشهدها الاقتصاد العالمي خلال العقد القادم.

وأشار الى ان التمكين الاقتصادي للمرأة العربية يتطلب توفير الامكانيات لرفع مقدرة المرأة للحصول على فرص اكبر في مختلف مجالات التعليم والتدريب وخاصة في اختصاصات تكنولوجيا المعلومات والرياضيات والفيزياء والاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية الى جانب توفير فرص التدريب المستمر ووضع آلية واضحة لمتابعة اداء برامج التمكين الاقتصادي للمرأة العربية وتطوير استراتيجيات الشراكة العربية.

واكد السيد بيار نويل دونوي من فرنسا ان تطور أعداد النساء الباعثات في الوطن العربي يعود اساسا الى اسباب اقتصادية اكثر منه الى اسباب اجتماعية اذ بين سنتي 1990 و 2003 تطور معدل النساء الباعثات بنسبة 13 بالمائة في البلدان العربية مقابل 3 بالمائة على المستوى العالمي.

وافاد ان عمل المرأة العربية ليس بجديد فهي موجودة بالمهن التقليدية : النسيج اليدوي والخزف ... والاعمال الفلاحية فضلا عن دخولها مجال الاعمال منذ القدم رغم تواجدها صلب مجتمعات محافظة كشريك لاحد اقربائها (الزوج او الوالد او الابناء...)

وأوضح أن تونس تعد على سبيل المثال 18 الف مرأة اعمال حاليا وان العائلة تشكل الشريك الاساسي لها. وبين ان ارتفاع نسبة تمدرس المرأة ودخولها الجامعات والمدارس العليا ساهم بشكل كبير في الارتقاء بقدراتها في شتى المجالات.

وأضاف أن توفر راتبين صلب العائلات العربية (بفضل تزايد عمل المرأة) ساهم في ظهور طبقة وسطى هامة ضمن هذه المجتمعات.

وتحدث عن الدور المزدوج الجديد للمرأة العربية الذي يتطلب تحسين مستوى التكوين وخاصة في مجالات التصرف والتسويق والاتصال والنفاذ الى التكنولوجيات الحديثة وكذلك نفاذها الى الاسواق الدولية.

كما أبرز اهمية تحسين وتكثيف خدمات المساعدة للمؤسساتية (دور حضانة وخدمات للمساعدة المنزلية...) لتحفيز المرأة للانخراط اكثر صلب حلقة الانتاج والحياة السياسية.

ودعا الى ضرورة اندماج المرأة صلب الشبكات الاجتماعية بما انها تمثل أداة ضغط وفضاء لتبادل الخبرات والتجارب وتوسيع مجال انشطتها الاقتصادية لتشمل المستوى الدولي.